

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي II

الماستر 01 تخصص: إدارة الموارد البشرية

إعداد الأستاذ:

يونس مسعودي.

السنة الجامعية: 1440 هـ – 2019 م / 2020 م

المحور الأول

مناهج البحث العلمي

في العلوم الإنسانية

والاجتماعية.

## تمهيد:

سيتم التطرق في هذا المحور لكل من: تعريف منهج البحث العلمي، أنواع المناهج، والمقصود بعلم المناهج ونشأته وتطوره، وكذا التعريف ببعض الذين ساهموا في بنائه ... الخ وكل ذلك وفقا للعناصر التالية:

## أولا: مفهوم المنهج العلمي:

1. التعريفين اللغوي والاصطلاحي:

لغة: المنهج بوزن المذهب، والمنهاج هو الطريق الواضح، وفي اللغة الإنجليزية، فإن كلمة METHOD تعني النظام والترتيب، وطريقة عمل شيء.

أما اصطلاحا: فإن المنهج مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة، أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار، أو الإجراءات، من أجل الكشف عن الحقيقة التي تجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.

## 2. أنواع المناهج:

المنهج طريقة بحث، والطريقة تتبع دوما خصائص الموضوع المدروس، ومواضيع البحث العلمي متنوعة، وكذلك خصائصها، وبالتالي: فإن مناهج البحث العلمي متعددة ومتغيرة، ولا توجد طريقة معينة وواحدة للبحث العلمي، وإنما هناك عدة طرق وأساليب علمية يمكن استخدامها على هدي واقع موضوع البحث، وطالما أنها تتفق والخصائص الأساسية المميزة للتفكير، والبحث العلمي، وإضافة إلى هذا فإن للحدس العلمي دور في تفكير الباحث وبحثه.

ولكن تحديد أنواع المناهج ليس بالأمر السهل، بسبب صعوبة الحصول على أساس دقيق، وواضح للتصنيف، يمنع تداخل الأصناف، وهي الصعوبة ذاتها التي يعاني منها الباحثون عند محاولاتهم لتقديم تعريف جامع ومانع للعلم.

فالبحث في الرياضيات من حيث بحثها في الكم المجرد، لا يمكن أن يكون بالملاحظة والتجربة، والبحث في المادة ميتة أم حية لا يمكنه أن يكون بالاستدلال النظري وحده، وموضوع علم الأخلاق له من الخصائص ما يتطلب غير طريقة البحث في علم المنطق، أو علم النحو.

وهكذا تكون المناهج متعددة بحيث يصعب إيجاد تصنيف واحد لها، ويجعل أي تصنيف لها يفتقد قدرا كبيرا من الدقة، بحيث يلغى الأخذ به دون غيره، لتداخل جوانب التصنيف.

(سيتم تحديد المناهج التي نتناولها بالدراسة في حصص الأعمال الموجهة).

### 3. علم المناهج:

علم المناهج هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي، والطرق العلمية التي يكتشفها، ويستخدمها الباحثون من أجل المقارنة الحقيقية، فهو نسبي خاص ومادي، ولكنه يخضع لقواعد المنطق الشكلي، لأنها قواعد عامة لكل تفكير عقلي.

### 4. نشوء وتطور علم المناهج:

يصعب تحديد بدايات الاهتمام الإنساني بمناهج التفكير، ولكننا نعرف أن "أرسطو" قد قدم إضافة عظيمة جدا في ميدان المنطق الصوري، بنظرية القياس، الذي هو نسق صوري محض على جانب كبير من الصرامة، ولكنه محدود المجال، كذلك فعل في منطق العلوم القائم على أن في الطبيعة أنواعا حقيقية، يمكننا أن نعرف ماهياتها، بمنهج يبدأ من مبادئ وبديهيات العلم، بعضها مشترك بين جميع العلوم، وبعضها خاص بهذا الفرع وحده، ومن تعريفات للأشياء التي هي موضوع الدراسة، ثم يبرهن العلم عن طريق الأقيسة، على أن صفات بعينها تنتمي بالضرورة إلى ما نحن بصددده من الأشياء...

... وحسبه فلا مجال لعلم واحد شامل، وإنما لعلوم مختلفة تتطلب مقدمات مختلفة، ولكن استقراءه المخالف لاستقراء عصرنا، وتأليفه في الطبيعة بسببها انعدام التجربة والملاحظة فيه، مع أنه في علم الحياة أدرك وجوب اعتماد النظريات على الواقع والوقائع، وعني بالتصنيف والتفسير الغائي، كل ذلك كان نقصا دافعا إلى إنشاء مناهج جديدة، وهذه الأخيرة لا يمكن عزوها إلا إلى فرد بعينه، أو إلى أمة بعينها، ذلك لأن عديد العقول النابهة، في الحضارات المختلفة قد ساهمت في إنشائها من خلال التكامل الحضاري، في إطار الحضارة الواحدة، أو في التفاعل الحضاري ما بين الحضارات المختلفة.

ومن هذه الحضارات ذات الدور البارز الحضارة العربية الإسلامية التي لها فضل كبير على البشرية في مجال التأسيس للمناهج العلمية، وبخاصة في الأخذ بالتجربة والملاحظة، وفي تطبيق الرياضيات على الدراسة التجريبية لظواهر الطبيعة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين النصف الثاني من القرن الثامن (ق 08 م) والنصف الثاني من القرن الحادي عشر (ق 11 م) الميلاديين، فقد طور العرب بمناهجهم علوم الطبيعة والكيمياء والطب والصيدلة والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية وعلم الاجتماع، وكذلك تطبيقات هذه العلوم في صناعة السكر والورق والبارود والميكانيكا... وغيرها، ووضعوا الخطوط الأساسية للمنهج التجريبي الذي أعاد "يكون" صياغتها فيما بعد.

بحيث اتسعت الحضارة العربية الإسلامية للعلم ومنهجه التجريبي، وقطع فيها شوطا كبيرا، ولكنه لم يكن محورا أو مركزا، بل دائرة من الدوائر التي ترسمت حول المركز الحضاري، أي النص الديني في: القآن الكريم، والثورة الثقافية التي أحدثها. أما الحضارة الأوروبية الحديثة: فالعلم محور كل المحاور، بمهامه تترسم القيم، وعلى أساه تتشكل أيديولوجية العصر أو إطاره المرجعي.

ويقترن اسم "فرانسيس بيكون" (1561 - 1626 م) بالعلم الحديث لأنه كان داعية منهجية هي الأقوى للحدثة، والانقلاب على الماضي، والقطيعة مع العصور الوسطى، لأنه رفض منهجها القياسي، ورفع لواء منهج يعتمد على الحواس، والتجريب عنده يبدأ من جزئيات ليخرج بنتيجة كلية هي قانون من قوانين الطبيعة، والعقل عنده أداة مماثلة وتجريد، وتصنيف لمعطيات الحواس، فيجب تجنيبه الوقوع تحت تأثير أوهام الجنس أو القبيلة، ثم كان لتطبيق المنهج التجريبي دوره البارز في تطور العلوم المختلفة على نحو لم تبلغه البشرية قبله.

وفي هذا البناء لعلم المنهجية أسماء لامعة كثيرة، من الفلاسفة والعلماء المحدثين، ولكل علم أعلامه نذكر منها: (على سبيل المثال لا الحصر)

رينيه ديكارت، إيمانويل كانط، فخته، فريدريك فيلهلم شيلينغ، هيغل، ويليام جيمس، كارل  
ماركس، كلود بيرنارد شو، إيميل دوركهايم... الخ

وهذه نبذة مختصرة عن مساهماتهم في علم المنهجية:

أ. رينيه ديكارت (1596 – 1650 م):

ولد ديكارت في لاهاي من أعمال مقاطعة تورين الفرنسية، وضع منهاجا ذو أربع قواعد،  
والعلم عنده استنباطي، يضع المبادئ البسيطة الواضحة، ويتدرج منها إلى النتائج، ولكن أهمية  
التجربة مقصورة في منهجه ومذهبه على إثارة الفكر، بمعنى أن نتائج الاستنباط هي المحققة  
بالفعل، ومنهجه يبدأ بالشك لينتهي إلى اليقين، وقد حاول بناء علم كلي رياضي، وقصر عن ذلك  
ولكنه بنى الرياضيات التحليلية.

قواعد المنهج عند ديكارت هي:

- لا أسلم بشيء إلا أن أعلم أنه حق؛

- أقسم كل مشكلة تصادفني، ما وسعني التقسيم، ولما لزم لحلها على خير وجه؛

- أسير بأفكاري بنظام من البسيط إلى المركب، فأرضا النظام حتى بين الموضوعات التي تتآلى  
بالطبع؛

- أقوم في كل مسألة بإحصاءات شاملة في الفحص على الحدود الوسطى، أو في استعراض  
عناصر المسألة بحيث أتحقق أنني لم أغفل شيئا.

ب. إيمانويل كانط (1724-1807م):

ولد بـ "كوجنسبرغ" لأبوين بروتيستانتيين من الشيعة التقوية القائلة بأن الإيمان يبرر المؤمن، وترى بأن الإرادة وليس العقل محل الدين، وأساس فلسفته النقدية هو أن المعاني هي الشروط الأولية المتعلقة بها المعرفة الحسية، فالمعاني عنده لا تستفاد من الأشياء، والأشياء لا تستفاد من المعاني، فكل من الزمان والمكان يطبقان على الكيفيات المحسوسة، فيجعلان منها ظواهر، وهما ليسا سيئين محسوسين، وقد ميز كانط الأحكام التحليلية من الأحكام التركيبية، كما ميز الأحكام القبلية من البعدية، وجعل المنطق في قسمين هما:

- مذهب المبادئ الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.
- علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم، وطريقة تشكله.

## ثانيا: المشكلات المنهجية للبحث في العلوم الإجتماعية:

تتميز العلوم الاجتماعية بكونها علوما سلوكية، من حيث أنها تجمع للثقافات الإنسانية، والتقاء بالعلوم الطبيعية، وهذه العلوم هي ذات خصائص تضع جملة صعوبات أمام الدراسات العلمية المنهجية لها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- الظواهر الاجتماعية معقدة: ففي هذه الظاهرة تتداخل عوامل كثيرة، وبصورة مستمرة التغير، على نحو ما تبين مقومات السلوك، مما يجعل الوصول إلى أحكام منصفة ودقيقة أمرا صعبا للغاية.
- الظواهر الاجتماعية غير متجانسة: الأفراد ليسوا متجانسين، وكذلك المجتمعات ذات طابع منفرد وشخصية متميزة، فيصعب الوصول إلى قواعد عامة، وقوانين يمكن تطبيقها على الناس أجمعين.
- نطاق استخدام الطرق المخبرية ضيق: يصعب ضبط ووضع مقاييس دقيقة لاختبار السلوك البشري، فتبقى البحوث في العلوم الاجتماعية مباشرة بالاجتهادات الشخصية للباحثين.
- التحيزات وال ميولات الشخصية مؤثرة: تبين مقومات السلوك (الطبع والشخصية، السن، الجنس، المكانة والدور، الموقف، الشروط الفيزيولوجية...) تأثرها بنوعية الثقافة والبيئة وغير ذلك، مما يجعل ضمان موضوعية الباحث الاجتماعي غاية في الصعوبة.

ملاحظة:

ولكن وجود المشكلات والصعوبات لا يعني استحالة إنشاء علوم اجتماعية، بالتغلب على هذه المشكلات، في كل مجال بما يناسبه.

المحور الثاني  
المقاربات النظرية  
الأساسية في إدارة  
الموارد البشرية.

## تمهيد:

في هذا المحور، سيتم معالجة مفهوم المقاربة النظرية، وأهم المقاربات النظرية في العلوم السياسية عامة، مع التركيز على أهمها وكيفية توظيفها في مجال إدارة الموارد البشرية. وذلك على النحو التالي:

## أولاً: مفهوم المقاربة النظرية:

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية يشوبه بعض الشك أو التعقيد، باعتبار أن النظرية لها أركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين عدة متغيرات بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها وضبطها. إلى جانب جملة التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات الظاهرة السياسية، وصعوبة استخدام المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث.

ولهذا فإن لفظ "اقتراب" أو "مقاربة" فيعني أن الباحث يكون أقرب للواقع من النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية، باعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياها الأساسية. وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويتوقف اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين، هما:

- اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث؛
- كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية، وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الإمبريقية) على حد السواء.

ونظراً لاتساع البحث في دراسة الظاهرة السياسية بصفة عامة، وفي مجال إدارة الموارد البشرية بصفة خاصة، ارتأينا أن يتم التركيز على أهم الاقترابات النظرية المدروسة في العنصر الموالى.

# ثانياً: المقاربات النظرية:

## 1. مقارنة القرار:

- حتى يمكن القول بوجود عملية صنع القرار، فلا بد من توفر عناصر جوهرية لازمة لوجود القرار، والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية:
- أ. وجود رغبة أو حافز لمتخذ القرار إلى اتخاذ موقف، والموقف يختلف من مستوى إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى.
- ب. الشعور بأهمية المشكلة المطروحة، وضرورة مواجهتها والتصدي لها.
- ج. على اعتبار أن هناك العديد من المشكلات، فإن الإشكالية التي تطرح نفسها هي: من أين نبدأ؟ وإلى أين ننتهي؟
- د. تحديد المشكلة الأصلية من الفعلية، وفتح باب الاستشارة والحوار، حتى يتمكن القائم باتخاذ القرار من حصر عناصر المشكلة، وتحديد المتغيرات الدالة من التابعة، ثم حصر الضغوط والآثار المحتملة.
- هـ. القيام بجمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية، والتحقق من صدقها، ونقدها، وإعطائها معنى يؤول إلى حل مؤقت للمشكلة.
- و. البحث عن البدائل المحتملة مع مراعاة الشروط العلمية والعملية، والعقائدية، والقيم التي تحكم الطرف الذي سيوجه إليه القرار.

ز. اختيار بديل من البدائل الذي يمكن أن يحقق أكثر منفعة وتجنب أكبر خسارة بناء على ظروف ومعطيات البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة. (العقلانية وشروطها في اتخاذ القرار).

ح. تنفيذ القرار، وهذا بدوره يستلزم قرارات فرعية، ومرحلية يتولى القيام بها الجهاز التنفيذي للمنظمة.

ط. القدرة على مراجعة ومتابعة تنفيذ القرار، لأنه قد يكون القرار جيدا، عند التنفيذ يكون هناك انحراف عن الهدف المرجو من القرار، فتغيب المتابعة والتقييم، وشرح المراحل مما يصعب معه تحويل القرار إلى واقع.

إن اقتراب صناعة القرار ليست نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعة من الفروض المترابطة والمختبرة، وتسعى إلى تفسير الظواهر السياسية والإدارية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة:

”إذا وجد كذا، فإنه يحدث كذا“.

ولكن اقتراب صناعة القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه، ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناء على توفر بعض المتغيرات، ومن ثم يمكن القول:

”إن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا“.

بناء على ذلك، يجمع علماء السياسة والإدارة على أن عملية صنع القرار تتضمن عناصر ومتغيرات متعددة يتم تمييزها عن بقية العمليات الأخرى، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- أ. عملية قابلة للترشيد، ذلك أن هذه العملية تقوم على افتراض مؤداه أنه ليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.
- كما أن عملية اختيار البديل الملائم تتم على خطوات متعددة ومختلفة، وتحت تأثير عوامل وظروف وضغوط متباينة، إضافة إلى ذلك أن تعدد الأهداف وتداخلها وتعارضها أحيانا تبعد هذه العملية عن اعتبارها عملية حسابية قابلة للقياس والتحديد الدقيق.
- ب. تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية.
- ج. عملية تمتد في الماضي والمستقبل.
- د. عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة.
- هـ. عملية تتصف بالعمومية والشمولية.
- و. عملية ديناميكية مستمرة.
- ز. عملية معقدة وتتسم بالبطء أحيانا.
- ح. عملية صعبة ومعقدة.

ويمكن إبراز أهمية هذه المقاربة من خلال توظيفها لدراسة المواضيع والظواهر في ميدان إدارة الموارد البشرية في النقاط التالية:

أ. فهم سلوك المورد البشري، وتعامله في إطار المنظمة.

ب. القدرة على تشخيص طبيعة ومسار واتجاه ونمط الاتصال داخل المنظمة.

ج. القدرة على قياس مدى عقلانية التعاملات الإدارية فيما بين الموارد البشرية في إطار المنظمة.

د. القدرة على حصر الظروف والعوامل والضغوط والآثار النابعة من بيئة المنظمة (الداخلية – الخارجية – التنافسية).